وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط يسجل أدنى مستوى وتخفيف مخاوف العجز الحالي في الإمدادات

الرياض

سجلت أسعار النفط أدنى مستوياتها في شهرين ونصف الشهر أمس الثلاثاء، إذ طغت بيانات اقتصادية متباينة من الصين على أثر تمديد السعودية وروسيا تخفيضات الإنتاج.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.65 دولار، بما يعادل 1.94 %، إلى 83.53 دولارا للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 79.21 دولارا للبرميل، بانخفاض 1.61 دولار، أو 1.99 %. وسجل كلاهما أدنى مستوياتهما منذ أواخر أغسطس. وتكبد كلا العقدين خسائر فادحة خلال الأسبوع الماضي، وسط رهانات متزايدة على أن الحرب لن تعطل إمدادات الشرق الأوسط.

كما بلغت علاوة عقود خام برنت للتحميل في الأشهر الأولى على تلك التي يتم تحميلها خلال ستة أشهر أدنى مستوياتها في شهرين ونصف الشهر، مما يشير إلى أن المشاركين في السوق أقل قلقا بشأن العجز الحالي في الإمدادات.

وفي حين أظهرت واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر نموا قويا على أساس سنوي وشهر بعد شهر، إلا أن إجمالي صادراتها انكمش بوتيرة أسرع من المتوقع، كما أن التوقعات بتخفيضات تشغيل النفط الخام من قبل شركات التكرير في الصين بين نوفمبر وديسمبر يمكن أن تحد أيضًا من الطلب على النفط وتؤدي إلى تفاقم انخفاض الأسعار.

وفقدت الأسهم العالمية، والتي يتم تداولها غالبًا جنبًا إلى جنب مع النفط، قوتها يوم الثلاثاء مع تلاشي حماس المستثمرين بشأن ذروة أسعار الفائدة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع الدولار الأميركي من أدنى مستوياته الأخيرة، مما يجعل النفط أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

وعلى جانب العرض، تنتظر الأسواق لمعرفة ما إذا كانت السعودية وروسيا مستعدتين لكبح الإنتاج طوعا بعد نهاية العام بالإضافة إلى اتفاق أوسع بين مجموعة المنتجين أوبك+. وقال كيلفن وونغ، كبير محللي السوق في منصة التداول عبر الإنترنت، أواندا، إنه من غير المرجح أن تتعجل أوبك+ للتراجع عن تخفيضات إنتاج النفط عندما تجتمع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة في 26 نوفمبر. وبحسب موقع انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء، حيث أثر انتعاش الدولار، في حين أثارت البيانات التجارية الأضعف من المتوقع من الصين المخاوف بشأن تباطؤ الطلب في أكبر مستورد للنفط في العالم.

وكانت أسعار النفط الخام ارتفعت بشكل طفيف من أدنى مستوياتها في عدة أشهر يوم الاثنين، مدعومة بالتزامات المملكة العربية السعودية وروسيا بالحفاظ على تخفيضات الإمدادات المستمرة حتى نهاية العام.

وأعلنت الولايات المتحدة أيضًا عن خطط لشراء ثلاثة ملايين برميل إضافية من النفط لإعادة ملء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي، مما يشير إلى مزيد من النقص في الإمدادات العالمية، ولكن هذا تم تعويضه إلى حد كبير من خلال انتعاش الدولار، في حين استمر التجار أيضاً في تسعير علاوة المخاطرة الأصغر الناجمة عن الحرب بين إسرائيل وحماس، كما أثرت حالة عدم اليقين بشأن الطلب على النفط الخام، خاصة قبل القراءات الرئيسة لواردات النفط الصينية.

كما أثارت القراءات الاقتصادية الضعيفة من منطقة اليورو والمملكة المتحدة مخاوف من أن تباطؤ النمو الاقتصادي سيؤثر على الطلب على النفط، وأتت بيانات التجارة الصينية مخيبة للآمال، لكن الواردات ظلت قوية، وأظهرت بيانات يوم الثلاثاء أن صادرات الصين انكمشت أكثر من المتوقع في أكتوبر، في حين بلغ الفائض التجاري للبلاد أسوأ مستوى له في 17 شهرا.

لكن الواردات نمت بشكل غير متوقع خلال الشهر، مما يسلط الضوء على بعض التحسن في الطلب المحلي مع طرح بكين المزيد من إجراءات التحفيز. ومع ذلك، فإن الضعف الذي طال أمده في الصادرات يشير إلى المزيد من الرياح المعاكسة لأكبر المحركات الاقتصادية في الصين، والتي بدورها يمكن أن تعيق النمو في البلاد وتضعف الطلب على النفط.

وظل استهلاك الوقود الصيني ضعيفا إلى حد كبير هذا العام، وشكلت المصافي الموجهة للتصدير الجزء الأكبر من الطلب على النفط الخام في البلاد. لكن الحكومة فرضت مؤخرا حدودا جديدة على إنتاج مصافي الوقود للحد من بصمتها الكربونية.

وشوهدت الصين أيضًا وهي تعمل بشكل مطرد على بناء مخزوناتها من النفط باستخدام الخام الروسي الرخيص هذا العام، وهو ما قد يؤدي إلى تقليص البلاد لوارداتها في الأشهر المقبلة.

وارتفع الدولار من أدنى مستوى في ستة أسابيع، حيث أشارت تعليقات ليلية من بعض مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي إلى أن توقعات السوق بتوقف دورة رفع أسعار الفائدة للبنك المركزي قد تكون سابقة لأوانها.

وحذر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في مينيابوليس، نيل كاشكاري، من أن البنك المركزي قد لا ينتهي من رفع أسعار الفائدة، بالنظر إلى أن التضخم ظل ثابتًا في الأشهر الأخيرة. وفي حين أقر بوجود بعض المرونة في الاقتصاد الأميركي، إلا أنه أشار أيضًا إلى أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لديه المزيد من العمل للقيام به فيما يتعلق بالتضخم.

وأضعفت تعليقات كاشكاري إلى حد ما التوقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة - وهو ما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسواق المالية خلال الجلسات الأربع الماضية. وحفزت تصريحاته أيضا انتعاش الدولار وهو ما أثر بدوره على أسعار النفط. ومن المقرر أيضًا أن يتحدث المزيد من مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي في وقت لاحق من اليوم.

ويحذر الناشطون من أن بريطانيا غير قادرة على معالجة ما يصل إلى نصف نفط بحر الشمال من الآبار الجديدة. وقد أصبحت خطة ريشي سوناك لتعزيز أمن الطاقة من خلال إصدار تراخيص جديدة لبحر الشمال كل عام موضع شك بسبب الادعاءات بأن بريطانيا لن تكون قادرة على التعامل مع النفط الخام.

وحذر الناشطون من أن ما يصل إلى نصف النفط المنتج في بحر الشمال سيكون غير متوافق مع مصافي التكرير في المملكة المتحدة بحلول عام 2035. والمصافي البريطانية مجهزة للتعامل مع ما يعرف بالنفط الخفيف بدلا من الخام الثقيل.

ويتم بالفعل تصنيف نحو 25 % من النفط الخام المنتج محليًا على أنه ثقيل، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ما يصل إلى 50 % في العقد المقبل، وفقًا لتحليل أجرته شركة جلوبال ويتنس.

ويعني ذلك أن بريطانيا ستضطر إلى شحن نسبة متزايدة من النفط من بحر الشمال إلى الخارج ما لم يتم بناء مصافي جديدة. وقالت أليس هاريسون، من جلوبال ويتنس: "إن هوس ريشي سوناك بالنفط هو مجرد ذريعة حمراء. ولا تستطيع المملكة المتحدة معالجة النفط الذي ننتجه، ويظهر التحليل الجديد اليوم أن الوضع يزداد سوءًا».

وتظهر البيانات الرسمية أن المملكة المتحدة تصدر بالفعل نحو 80 % من النفط الخام الذي تنتجه، ويذهب معظمه إلى هولندا وألمانيا وبولندا والصين. ويأتي هذا التحليل بعد أن ضاعفت الحكومة إنتاجها المحلي من النفط والغاز، وتعهدت بالسماح للشركات بتقديم عطاءات سنوية للحصول على تراخيص جديدة للتنقيب في بحر الشمال.

وقالت وزيرة أمن الطاقة البريطاني، وصافي الصفر، كليركوتينيو، إن نفط وغاز بحر الشمال أساسيان لأمن الطاقة في بريطانيا. وقالت إن هذه الخطوة ستزيد عائدات الضرائب وتعزز أمن الطاقة في المملكة المتحدة، لكنها أقرت بأنها لن تفعل الكثير لخفض الفواتير. وقال متحدث باسم الحكومة: «هذا سوء فهم أساسي لسوق النفط ويتجاهل تمامًا حقيقة أن تراخيص النفط والغاز الجديدة تساعدنا على تلبية احتياجاتنا من الطاقة، بينما تدعم أيضًا الوظائف في المملكة المتحدة، وتوليد إيرادات ضريبية وجذب الاستثمار. وقال المتحدث: «معظم نفطنا يذهب إلى شركاء الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أيرلندا وفرنسا والسويد، لتتم معالجته في المصافي وتحويله إلى منتجات تحتاجها المملكة المتحدة». وأضاف «هذا يدعم أمن الطاقة على نطاق أوسع في جميع أنحاء القارة وكذلك أمننا، وسيلعب النفط والغاز دورًا مهمًا في الانتقال إلى صافي الصفر.»

وكانت احتياطيات بحر الشمال في انخفاض منذ فترة طويلة، لكن خبراء الصناعة يقولون إن جيولوجية المنطقة تعني أن هناك حاجة إلى عمليات حفر جديدة باستمرار لضمان معدل تراجع سلس بدلاً من حافة الهاوية المفاجئة.

وتهدف أحدث مقترحات الحكومة إلى رسم خط فاصل واضح بشأن قضايا الطاقة مع حزب العمال، الذي تعهد بتنفيذ حظر على تراخيص النفط والغاز الجديدة إذا فاز بالسلطة. وقد ادعى المسؤولون التنفيذيون في الصناعة - والوزراء - أن الحظر الكامل ليس له أي معنى لأنه سيجبر المملكة المتحدة ببساطة على استيراد المزيد من النفط والغاز من الخارج، بدلاً من القيام بأي شيء لمعالجة الطلب الأساسي.

وبلغت طاقة التكرير في المملكة المتحدة ذروتها في السبعينيات مع نحو 23 مصفاة تكرير، تعالج ما يقل قليلاً عن 150 مليون طن سنويًا، وفقًا لمعهد الطاقة. وقد انخفض منذ ذلك الحين بأكثر من النصف. واليوم، لا تزال ستة مصافي فقط قيد التشغيل. وقال المعهد إن انخفاض هوامش الربح وزيادة المنافسة من الخارج جعل افتتاح شركات جديدة غير جذاب تجاريا. لكن، إن الافتقار إلى استثمارات كبيرة منذ بدء إنتاج بحر الشمال يعني أن المصافي تركز بشكل عام على معالجة الخام «الخفيف»، الذي يسهل تحويله إلى منتجات مثل البنزين. في وقت، خفضت مصافي التكرير في الصين إنتاج النفط بسبب هوامش الربح الضئيلة ونقص الحصص. وتتراجع معدلات تشغيل مصافي النفط في الصين من مستوياتها القياسية في الربع الثالث، حيث يثني تقلص الهوامش ونقص حصص التصدير المصانع عن زيادة الإنتاج لبقية عام 2023، وفقا لتجار واستشارات صناعية. وقالت شركة إف جي إي للاستشارات إن من المتوقع أن تعالج الصين 15.1 مليون برميل يوميا في نوفمبر انخفاضا من 15.37 مليون برميل يوميا في أكتوبر، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تخفيضات التشغيل في الشركات الصغيرة المستقلة، ومصافي التكرير الحكومية. ولا ترى مصافي التكرير الحكومية، التي استفادت من صادرات الوقود المربحة في وقت سابق من العام، حافزاً يذكر لزيادة الإنتاج، حيث من غير المرجح أن تصدر بكين المزيد من تصاريح تصدير الوقود هذا العام. ومن المرجح أن تخفض مصافي التكرير التي تديرها الدولة إنتاجها هذا الشهر بنحو 7 % عن معدلات أكتوبر إلى ما بين 9.69 مليون و9.95 مليون برميل يوميا، وفقا لتقديرات شركة الاستشارات الصينية لونغتشونغ. وأكدت المملكة العربية السعودية وروسيا أنهما ستمددان تخفيضات الإنتاج والصادرات الطوعية حتى نهاية العام في خطوة متوقعة إلى حد كبير للحفاظ على جزء قوي من العرض العالمي. وذكر بيان لوزارة الطاقة السعودية «إن هذا الخفض الطوعي الإضافي يأتي تعزيزا للجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك+ بهدف دعم استقرار وتوازن أسواق النفط». وتنتج السعودية نحو 9 ملايين برميل يوميا، مما يؤدي إلى خفض طوعي بنحو مليون برميل يوميا.

وتعهدت روسيا من جانبها بخفض الصادرات بمقدار 300 ألف برميل يوميا والإنتاج بمقدار نصف مليون برميل يوميا. وقال نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوفاك «الخفض الطوعي الإضافي يهدف إلى تعزيز الإجراءات التي اتخذتها دول أوبك+ للحفاظ على استقرار وتوازن أسواق النفط».

وتعليقًا على التحديثات السعودية والروسية، أشار وارن باترسون وإيوا مانثي من منصة آي ان جي، إلى أن هذا التمديد كان متوقعًا ولكن السوق ستكون مهتمة بمعرفة ما إذا كان الاثنان سيمددان التخفيضات أكثر حتى عام 2024. وقد يشير هذا إلى أنه من غير المرجح أن يكون للتمديد الحالي أي تأثير فوري على الأسعار ولكن التمديد إلى عام 2024 قد يحرك المعايير.

وكتب المحللون: «يظهر رصيدنا النفطي أن السوق سيكون لديه فائض في الربع الأول من عام 2024، وهو ما قد يكون كافياً لإقناع السعوديين والروس بمواصلة التخفيضات خلال فترة الطلب الأضعف موسمياً في الربع الأول».

ارتفعت الأسعار بشكل متواضع بعد الإعلانات السعودية والروسية بعد أن سجل كل من برنت وغرب تكساس الوسيط خسارة للأسبوع الثاني على التوالي الأسبوع الماضي. ويبدو أن السبب الأكبر للانخفاض الأخير في الأسعار هو انخفاض علاوة الحرب الناجمة عن الحرب بين إسرائيل وحماس، والتي يبدو أنه تم احتواؤها في الوقت الحالي ولا تشكل تهديدًا مباشرًا لإمدادات النفط في الشرق الأوسط.

أرامكو تواصل تحقيق الأرباح.. 1.4 ترليون ريال للتسعة أشهر الأولى عام 2023

الرياض

واصلت عملاقة الطاقة في العالم، وأكبر منتج ومصدر للنفط الخام، شركة أرامكو السعودية تحقيق أرباح قوية في نتائجها المالية للربع الثالث 2023، إذ بلغ صافي الدخل 122.19 مليار ريال (32.58 مليار دولار)، مقارنة مع 112.81 مليار ريال (30.08 مليار دولار) للربع الثاني من عام 2023، مرتفعة بنسبة 8.31 %، أو 9.38 مليار ريال. وكانت الزيادة مدفوعة بشكل أساس بارتفاع أسعار النفط الخام، وتحسن هوامش أرباح أعمال التكرير. وقد قابل ذلك جزئيًا انخفاض الكميات المباعة، وارتفاع في ضرائب الدخل والزكاة.

في حين بالمقارنة بالربع المماثل من 2022، فقد تراجعت الأرباح بنسبة 23.21 %، من قيمة 159.12 مليار ريال (42.43 مليار دولار) للربع ذاته من عام 2022، ويعكس ذلك الانخفاض بشكل رئيس تأثير انخفاض أسعار النفط الخام، والكميات المبيعة. وقد قابل ذلك جزئيًا انخفاض الريع على إنتاج النفط الخام، مدفوعًا بشكل أساس بانخفاض متوسط معدل الريع الفعلي وانخفاض أسعار النفط الخام والكميات المبيعة، وانخفاض ضرائب الدخل والزكاة.

وبالمقارنة بالتسعة أشهر، فقد تراجعت الأرباح بواقع 134.24 مليار ريال إذ بلغ صافي الدخل 354.54 مليار ريال (94.54 مليار دولار) للتسعة أشهر الأولى من عام 2023، مقارنة مع 488.78 مليار ريال (130.34 مليار دولار) عن الفترة ذاتها من عام 2022.

ويعود هذا الانخفاض بشكل كبير إلى انخفاض أسعار النفط الخام، وضعف هوامش أرباح أعمال التكرير والكيميائيات، وقد قابل ذلك جزئيًا انخفاض الريع على إنتاج النفط الخام، والذي يعزى بشكل أساس إلى انخفاض متوسط معدل الريع الفعلي وانخفاض أسعار النفط الخام، وارتفاع دخل التمويل والدخل الآخر، وانخفاض ضرائب الدخل والزكاة.

ونظرًا لطبيعة أعمال أرامكو السعودية في مجال البحث والتنقيب والحفر واستخراج المواد الهيدروكربونية (التنقيب والإنتاج)، فإن قائمة الدخل الموحدة لأرامكو السعودية لا تتضمن بند إجمالي الربح. وبلغ الدخل الآخر المتعلق بالمبيعات 64.84 مليار ريال للربع الثالث من عام 2023 (70.22 مليار ريال للربع الثالث من عام 2022، و45.75 مليار ريال للربع الثاني من عام 2023). ونتيجة لذلك، فإن إجمالي الإيرادات والدخل الآخر المتعلق بالمبيعات بلغ 488.94 مليار ريال للربع الثالث من عام 2023 (613.94 مليار ريال للربع الثالث من عام 2022، و448.32 مليار ريال للربع الثاني من عام 2023).

فيما بلغ الدخل الآخر المتعلق بالمبيعات 152.97 مليار ريال سعودي للتسعة أشهر الأولى من عام 2023 (206.42 مليار ريال للتسعة أشهر الأولى من عام 2022). ونتيجة لذلك، فإن إجمالي الإيرادات والدخل الآخر المتعلق بالمبيعات بلغ 1,397.09 مليار ريال للتسعة أشهر الأولى من عام 2023 (1,779.21 مليار ريال للتسعة أشهر الأولى من عام 2022).

وفي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل فقد سجلت 117.6 مليار ريال (31.4 مليار دولار) للربع الثالث 2023، مقارنة بالفترة المماثلة من 2022 البالغة 202.5 مليار ريال (54.0 مليار دولار). وبلغت التدفقات النقدية الحرة: 76.3 مليار ريال (20.3 مليار دولار)، مقارنة بالربع الثالث 2022، البالغة 168.6 مليار ريال (45.0 مليار دولار). وبلغت نسبة المديونية: -7.6 % كما في 30 سبتمبر 2023، مقارنة مع 7.9- % في نهاية عام 2022.

ارتفاع أرباح الربع الثالث مقارنة بالثاني مع ارتفاع أسعار النفط

وأعلنت شركة أرامكو السعودية عن توزيعات أرباح أساسية عن الربع الثاني من عام 2023 بقيمة 73.2 مليار ريال (9.51 مليار دولار) دُفعت في الربع الثالث، وتوزيعات أرباح أساسية عن الربع الثالث من عام 2023 بقيمة 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار) تُدفع في الربع الرابع.

كما أعلنت عن توزيع أول أرباح مرتبطة بالأداء بقيمة 37.0 مليار ريال (9.9 مليار دولار) في الربع الثالث، وسيتم دفع التوزيعات الثانية المرتبطة بالأداء في الربع الرابع بنحو 37.0 مليار ريال (9.9 مليار دولار)، وذلك بناءً على النتائج السنوية الكاملة لعام 2022 ونتائج التسعة أشهر من عام 2023.

وكشفت الشركة عن استمرار التوسع الإستراتيجي من خلال اتفاقية لأول استثمار دولي في الغاز الطبيعي المُسال، وتخطط الشركة لدخول سوق التجزئة في أميركا الجنوبية من خلال الاستحواذ على أعمال تجزئة وتسويق. وتزيد الشركة طاقة معالجة الغاز الخام بمقدار 800 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، تتضمن نحو 750 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم من طاقة معالجة غاز البيع، وذلك من خلال توسعة معمل الغاز في الحوية، ولفتت شركة أرامكو السعودية إلى التعاون مع «ستيلانتس» لتحقيق مواءمة بين الوقود الاصطناعي و24 مجموعة من المحركات المستخدمة في أوروبا.

وقال م. أمين بن حسن الناصر، رئيس شركة أرامكو السعودية، وكبير الإداريين التنفيذيين: «تعزز نتائجنا المالية القوية قدرة أرامكو السعودية على تحقيق قيمة ثابتة لمساهمينا، ونحن مستمرون في تحديد الفرص الجديدة لتطوير أعمالنا، وتلبية احتياجات العملاء. وأضاف أنه وخلال الربع الثالث، تم الاتفاق على أول استثمار دولي في الغاز الطبيعي المُسال للاستفادة من الطلب المتزايد على هذا الغاز، إلى جانب الإعلان عن نية أرامكو دخول سوق التجزئة في أميركا الجنوبية، وتُظهر هذه الاستثمارات المخطط لها مدى طموح الشركة والنطاق الواسع لأنشطتها، وتنفيذ إستراتيجيتها بصورة منضبطة.

وقال «كما إنني مهتم بالتقدم الذي نحرزه حيث أعتقد أنه سيكمل توسيع قدراتنا في قطاع التنقيب والإنتاج، ووجودنا المتنامي في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق». وتعتزم شركة أرامكو مواصلة الاستثمار عبر سلسلة المواد الهيدروكربونية، والاستفادة من أحدث التقنيات لتحسين أعمالها، وتعزيز تطوير حلول الطاقة الناشئة، ملفتاً بأن «ذلك نهج راسخ في قناعتنا بأن خطة تحوّل الطاقة المتوازنة والقوية يجب أن تأخذ في الاعتبار احتياجات جميع المناطق الجغرافية، من أجل تجنّب الفوارق بين مستهلكي الطاقة العالميين».

وفي أبرز أحداث الربع الثالث، شهدت أوضاع سوق النفط الخام العالمية تحسنا خلال الربع الثالث على الرغم من استمرار ضغوط التضخم، حيث أدت قوة الطلب وانخفاض المخزون إلى ارتفاع أسعار النفط الخام. ونتيجة لهذه الزيادة، إلى جانب تحسن الهوامش الربحية لإعمال التكرير، وانخفاض تكاليف أعمال التنقيب والإنتاج في الشركة بالإضافة إلى التكامل الإستراتيجي لقطاع التكرير والكيميائيات والتسويق فيها، حققت أرامكو السعودية أرباحاً وتدفقات نقدية حرة قوية.

وترى أرامكو السعودية أن الطلب على الطاقة من المرجح أن يحقق نمو على المدى المتوسط إلى البعيد، فيما تواصل الاستثمار في مجموعة أعمالها المتكاملة والمتنامية من خلال البرنامج الرأسمالي الأكبر في تاريخها، حيث بلغت النفقات الرأسمالية خلال الربع الثالث 41.4 مليار ريال (11.0 مليار دولار)، وهو ما يعكس عزم أرامكو السعودية على تلبية الطلب المتزايد من خلال اغتنام فرص استثمارية فريدة.

وفي قطاع التنقيب والإنتاج، وخلال الربع الثالث، بلغ إجمالي إنتاج أرامكو السعودية من المواد الهيدروكربونية 12.8 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم وذلك بفضل استمرار الشركة في تنفيذ أعمالها بموثوقية وكفاءة عالية. كذلك، حققت الشركة تقدماً إستراتيجياً على صعيد التوسع في الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة لتبلغ 13.0 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027 من خلال مواصلة أعمال الهندسة والشراء والإنشاء المتعلقة بعديد المشاريع ومنها مشروعا زيادة إنتاج النفط الخام في حقلي المرجان والبري واللذين من المتوقع أن يبدأ تشغيلهما بحلول عام 2025، حيث سيضيف مشروع حقل المرجان 300 ألف برميل في اليوم، بينما سيضيف مشروع حقل البري 250 ألف برميل في اليوم. وتنفذ الشركة مشروع تطوير حقل الدمام، الذي يتوقع أن يزيد إنتاج النفط الخام بمقدار 25 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2024، و50 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2027. وهناك مشروع زيادة إنتاج النفط الخام في الظلوف، والذي يتوقع أن يعالج 600 ألف برميل في اليوم من النفط الخام من حقل الظلوف عبر مرفق معالجة مركزي بحلول عام 2026.

وترى أرامكو السعودية أن الغاز سيكون له دور مهم في تلبية احتياجات العالم المتزايدة من إمدادات الطاقة الآمنة التي يسهل الحصول عليها بصورة أكثر استدامة، وواصلت الشركة خلال هذا الربع إستراتيجيتها للتوسع في أعمال الغاز لتلبية الطلب المحلي المتنامي من خلال المشاريع الجارية، واتخذت خطواتها الأولى لتصبح إحدى الشركات العالمية الرائدة في مجال الغاز الطبيعي المسال.

وبدأت الشركة تشغيل معمل الغاز في الحوية بنجاح في إطار برنامج زيادة إنتاج الغاز في حرض، مما أدى إلى زيادة طاقة معالجة الغاز الخام في المعمل بمقدار 800 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، تتضمن نحو 750 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم من طاقة معالجة غاز البيع. وبلغت أعمال مرحلة التشغيل لمشروعي ضغط الغاز في حقلي حرض والحوية مراحل متقدمة من الإنجاز، حيث تم تشغيل ثمان محطات من أصل تسع، ويتوقع أن يبدأ تشغيل المحطة الأخيرة بالكامل في عام 2023.

وأعلنت أرامكو السعودية عن أول استثمار دولي لها في الغاز الطبيعي المسال من خلال توقيع اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة أقلية إستراتيجية في شركة «مد أوشن» للطاقة بقيمة 1.88 مليار ريال (0.5 مليار دولار). وتتضمن هذه الاتفاقيات خيار زيادة حصة أرامكو السعودية وما يرتبط بها من حقوق في شركة «مد أوشن» للطاقة في المستقبل. ويخضع إتمام الصفقة لعدة شروط، من ضمنها الموافقات النظامية.

وفي قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، واصلت تلك القطاعات في أرامكو السعودية جهوده في تعزيز التكامل عبر سلسلة القيمة للمواد الهيدروكربونية، والاستفادة من إمكانات منتجاتها على تلبية الطلب المتوقع على المنتجات البتروكيميائية، وتوسيع نطاق أعمالها في الأسواق العالمية الرئيسة.

وخلال هذا الربع، واصلت الشركة المحافظة على سجلها الحافل في موثوقية أعمالها، حيث بلغت موثوقية الإمدادات 99.8 %. وفي التسعة أشهر الأولى من العام، استخدم قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق نحو 45 % من إنتاج أرامكو السعودية من النفط الخام.

وفي أهم التطورات في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، وافقت سابك، وهي شركة تابعة لأرامكو السعودية، على بيع كامل حصتها في الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد) إلى صندوق الاستثمارات العامة، حيث ستؤدي هذه الصفقة، التي يتوقف إتمامها على تأمين عدد من الموافقات المعتادة من الجهات التنظيمية واستيفاء شروط معينة، إلى تمكين سابك من تحسين محفظتها والتركيز على أعمالها الأساس ودعم رؤيتها لتصبح الشركة الرائدة المفضلة عالمياً في مجال الكيميائيات. ومن المتوقع إتمام الصفقة خلال الربع الأول من عام 2024.
كما وافقت أرامكو السعودية على شراء حصة ملكية نسبته 100 % في شركة التجزئة التشيلية إسماكس للتوزيع من مجموعة ساوثرن كروس، في خطوة ستمثل أول استثمار في قطاع التجزئة في أعمال التكرير والكيميائيات والتسويق للشركة في أميركا الجنوبية. وبمجرد إتمام هذه الصفقة بعد استيفاء شروط معينة من ضمنها الموافقات النظامية، سيمكن ذلك أرامكو السعودية من تأمين منافذ لمنتجاتها المكررة، وإنشاء منصة لنشر العلامة التجارية لأرامكو السعودية في أميركا الجنوبية وتعزيز سلسلة القيمة في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، وإيجاد فرص تسويقية جديدة لزيوت التشحيم التي تحمل علامة فالفولين.

ووقعت أرامكو السعودية اتفاقية تعاون إطارية مع شركة جيانغسو إيسترن شينغهونغ المحدودة، ومذكرة تفاهم مع شركة شاندونغ يولونغ للبتروكيميائيات المحدودة. ومن المتوقع أن تعمل الاتفاقية ومذكرة التفاهم على تسهيل المناقشات المتعلقة بالاستحواذ المحتمل لأرامكو السعودية على حصة ملكية إستراتيجية بنسبة 10 % في كل من مجموعة شينغهونغ لصناعة البتروكيميائيات المحدودة، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة إيسترن شينغهونغ، وفي شركة شاندونغ يولونغ. وبموجب هاتين الصفقتين المحتملتين، سيكون لأرامكو السعودية الحق في إمداد الشركتين بالنفط الخام وأنواع أخرى محتملة من اللقيم. وتمتلك وتشغل شركة شينغهونغ للبتروكيميائيات مجمعاً متكاملاً للتكرير والبتروكيميائيات بطاقة تبلغ 320 ألف برميل في اليوم بالإضافة إلى مرافق أخرى، فيما تعمل شركة شاندونغ يولونغ حالياً على استكمال بناء مجمع للتكرير والبتروكيميائيات مصمم لمعالجة نحو 400 ألف برميل في اليوم من النفط الخام، وتخضع هذه الصفقات لدراسات العناية المهنية والتفاوض على مستندات الصفقة وموافقات الجهات التنظيمية اللازمة. ومن المتوقع أن تدعم هذه الفرص جهود أرامكو السعودية الرامية إلى زيادة أنشطة تحويل السوائل إلى كيميائيات والتوسع في مناطق جغرافية إستراتيجية ذات مستويات نمو مرتفعة.

زراعة 35 ألف شجرة بالطريقة الذكية

الرياض

برعاية أمين المنطقة الشرقية م فهد الجبير، أطلقت أمانة المنطقة الشرقية، بالشراكة مع أرامكو السعودية، مبادرة (التشجير الرقمي)، والتعاون مع منصة الحياد الصفري السعودية، وذلك بالتزامن مع انطلاق مؤتمر المناخ العالمي ومؤتمر السعودية الخضراء (كوب 28).

وأكد رئيس بلدية شرق الدمام المهندس فايز الأسمري، بأن المبادرة التي انطلقت في كورنيش الدمام الجنوبي، تهدف إلى المشاركة في الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على الموارد المائية، وكذلك المساهمة في مكافحة التغيير المناخي، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى تعزيز ممارسات الاستدامة في مدينة الدمام.

من جانبه ذكر ممثل أرامكو المهندس خالد سليم، بأن المبادرة جاءت تأكيدا لالتزامها في زراعة الأشجار والمساهمة الجادة في خفض الانبعاثات الكربونية، موضحا بأن الشركة انتهجت الزراعة بالطريقة الذكية غير التقليدية كما تساهم في رفع الوعي وثقافة التشجير بالدمام.

وأوضح بأنه سيتم خلال هذه المرحلة من المبادرة زراعة 35 ألف شجرة بالطريقة الذكية وخفض ما يُعادل (441 طن من ثاني أكيد الكربون) بالتعاون مجتمع مدينة الدمام.

فيما أشار الدكتور محمد الشيخ الشريك المؤسس لمنصة الحياد الصفري، بأن المبادرة تتضمن استخدام التقنيات الذكية في استشعار مراقبة الأشجار والتعرف على مواقعها، وكذلك حساب الأثر البيئي لها مثل حساب نسبة خفض الكربون لكل شجرة، مبينا أن ما يميز المبادرة هو إمكانية ربط الأشجار التي سيتم زراعتها مع أفراد المجتمع، وتسمية كل شجرة باسم زارعها.

وذكر الدكتور الشيخ، ان هذه المبادرة تتكامل مع رؤية المملكة 2030 (برنامج جودة الحياة)، ومبادرة السعودية الخضراء، وكذلك مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، وتهدف للمساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية وزيادة مساحة الغطاء النباتي للوصول للحياد الصفري بحلول عام 2050م.

محور المياه أساسي في مفاوضات «كوب 28» الرياض

ستشكّل المياه محورًا أساسيًا في مناقشات المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28) في دبي، حسبما أفادت المندوبة الهولندية إلى المؤتمر الاثنين.

قالت المندوبة الهولندية الخاصة ميكي فان غينيكين لوكالة فرانس برس على هامش مؤتمر لتكنولوجيا المياه في أمستردام إن التركيز على التعامل مع ارتفاع مستويات البحار والفيضانات والجفاف خلال المؤتمر الذي ينطلق في 30 تشرين الثاني/نوفمبر في دبي، سيكون «اعترافًا صريحًا» بأن العالم قد بدأ يُضطر إلى التعامل مع تداعيات التغير المناخي.

وعُيّنت كلّ من طاجيكستان وهولندا التي يقع ربعها تحت مستوى سطح البحر لتوجيه المفاوضات حول المياه في مؤتمر «كوب28».

وقال منظمو المؤتمر إن هذه المفاوضات ستركّز على «مخاطر المياه والفرص المتوافرة (لتجنّبها)... من الزراعة إلى تجنّب الكوارث».

مدى السنوات الـ300 الأخيرة، خسر العالم نحو 85% من مستنقعاته، حسبما تُظهر أرقام الأمم المتحدة.

ويواجه نحو أربعة مليارات شخص على مستوى العالم ندرة المياه لمدة شهر واحد على الأقلّ، وفقًا لمعهد الموارد العالمية ومقره في الولايات المتحدة.

وأضافت فان غينيكين «لا يمكن للبشرية أن تتكيّف مع المناخ الحار على كوكب الأرض بدون أن تغيّر كيفية إدارتها لمواردها المائية».

وتابعت «إنه اعتراف صريح بأننا نتعامل بالفعل مع تداعيات التغير المناخي».

في السنوات السابقة، ركزت مفاوضات الأمم المتحدة السنوية في شأن المناخ على تجنيب مناخ كوكب الأرض من الاحترار إلى مستويات خطيرة لا يمكن التحكّم بها. في العام 2015، تعهد قادة دول العالم، بموجب اتفاق باريس للمناخ، بتقييد ارتفاع متوسط درجة حرارة الكوكب إلى نحو 1,5 درجة مئوية.

وقالت فان غينيكين أيضًا «علينا الانتقال إلى +التكيف المناخي+ لأننا نعلم أن الحرارة ترتفع ونعلم أن التغير المناخي يُترجم نفسه في المياه».

وأشار منظمو المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب28) إلى أن المناقشات حول المياه ستركّز على ثلاثة مواضيع، أولها الحفاظ على النظم البيئية في المياه العذبة واستعادتها، وثانيها ضمان حصول سكان المدن على نوعية جيدة من المياه وحمايتهم من مخاطر المياه، وثالثها جعل الإنتاج الغذائي أكثر مرونة في مواجهة ارتفاع مستوى البحار والفيضانات والجفاف.

أرباح «أرامكو» قرب أكبر 5 شركات طاقة مجتمعة .. وتوزيعاتها أعلى 145 %

الاقتصادية

بلغت أرباح أكبر ست شركات طاقة في العالم خلال الربع الثالث 2023 نحو 66.8 مليار دولار، حصة شركة أرامكو السعودية منها نحو 49 في المائة

وتفوقت شركة أرامكو السعودية، على أكبر خمس شركات طاقة في العالم خلال الربع الثالث، في حين قاربت أرباحها بمفردها، صافي أرباح الشركات الخمس مجتمعة، فيما تفوقت توزيعاتها بنسبة 145 في المائة عليها مجتمعة.

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، استند إلى البيانات المالية للشركات، بلغ صافي الربح لشركة أرامكو السعودية 32.6 مليار دولار، مقابل 34.2 مليار دولار أرباح الشركات الخمس مجتمعة.

وشركات النفط الخمس، هي: إكسون موبيل، شيفرون «الولايات المتحدة»، توتال «فرنسا»، شل «بريطانيا وهولندا»، وبي بي «بريطانيا».

وتوزعت أرباح الشركات الخمس على النحو التالي: 9.1 مليار دولار لشركة إكسون موبيل، وسبعة مليارات دولار لشركة شل، و4.9 مليار دولار لشركة بي بي، و6.5 مليار دولار لشركة شيفرون، و6.7 مليار دولار لشركة توتال.

وتجاوزت شركة أرامكو السعودية أرباح أقرب منافسيها شركة إكسون موبيل خلال الربع الثالث بنسبة 260 في المائة، بينما وصل الفارق إلى 570 في المائة عند مقارنتها بأرباح شركة بي بي.

وتراجعت أسعار النفط خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من 2022، ما أدى لتأثر أرباح شركات الطاقة عالميا.

إلى ذلك، تجاوزت التوزيعات النقدية لعملاق النفط أرامكو السعودية جميع الشركات المدرجة في العالم، لتكون أضخم توزيعات نقدية لأي شركة مدرجة في العالم.

وبلغت التوزيعات النقدية لأرامكو عن الربع الثالث من 2023 نحو 110.2 مليار ريال (29.4 مليار دولار)، متفوقة بنسبة 145 في المائة على توزيعات أكبر خمس شركات طاقة في العالم خلفها مجتمعة، والبالغ توزيعاتها معا للفترة نفسها 12 مليار دولار.

وجاءت توزيعات أرباح الشركات الخمس كما يلي: 3.7 مليار دولار لشركة إكسون موبيل، و2.9 مليار دولار لشركة شيفرون، و2.2 مليار دولار لشركة شل، ومليارا دولار لشركة توتال، و1.2 مليار دولار لشركة بي بي.

وتجاوزت شركة أرامكو السعودية الأرباح الموزعة لأقرب منافسيها «شركة إكسون موبيل» خلال الربع الثالث من العام الجاري بنسبة 700 في المائة. بينما وصل الفارق إلى أكثر من 2260 في المائة عند مقارنتها بتوزيعات أرباح شركة بي بي.

أسواق النفط تستبعد فرصا إيجابية وسط بيانات مخيبة للآمال في أمريكا وأوروبا الاقتصادية

اتسعت الضغوط الهبوطية على أسعار النفط الخام وسط مخاوف بشأن تراجع الطلب. ويستمر خام برنت في الانخفاض مع تزايد المخاوف بشأن توقعات الاقتصاد العالمي في الأسابيع الأخيرة. وسجل الخام بالفعل أدنى مستوى له في شهر أكتوبر الماضي.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون، إن الرسالة المتشددة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، إضافة إلى سلسلة من البيانات الأساسية المخيبة للآمال من الولايات المتحدة، أثرت في معنويات السوق النفطية مع استبعاد فرص إيجابية في الوقت القريب.

وذكر المحللون أن النمو العالمي استمر أيضا في التباطؤ خاصة في أوروبا، حيث يبدو، كما لو أن الربع الثالث قد أحدث انكماشا، إضافة إلى توقعات الاحتياطي الفيدرالي الخاصة بالربع الرابع، التي تم تعديلها هبوطيا بشكل حاد إلى مستويات تبلغ نحو 1.2 في المائة بانخفاض عن الأرقام التي كانت تبلغ نحو 4 في المائة سابقا. وأشاروا إلى أن أسعار النفط الخام تتلقى دعما مع الخفض الطوعي للسعودية وروسيا حتى نهاية 2023.

وفي هذا الإطار، ذكر سيفين شيميل، مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أن أسعار النفط الخام تستمر في تذبذباتها الناجمة عن حالة عدم اليقين وقد تلقت دعما أخيرا من احتمال تمديد تخفيضات إنتاج النفط الخام في «أوبك+» حتى 2024، مبينا أن بالنظر إلى علامات الضعف التي ظهرت في الولايات المتحدة وأغلب أوروبا -بيانات مؤشر مديري المشتريات الأخيرة- فإن هناك فرصة حقيقية لتمديد التخفيضات الطوعية حتى الربع الأول من 2024.

ولفت إلى استمرار «أوبك+» في جهودها من أجل تحقيق هدفها وهو الحفاظ على استقرار الأسعار وتوازن السوق النفطية، وبالتالي قد تكون هناك حاجة إلى إجراء مزيد من التخفيضات الإنتاجية في 2024 وتحديدا إذا تباطأ الطلب والنمو العالمي. من جانبه، قال روبين نوبل، مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، إن الاتجاه إلى تخفيف العقوبات الأمريكية على إنتاج النفط في فنزويلا يتبلور بقوة، حيث تجري الحكومة الفنزويلية مناقشات مع شركات حقول النفط لإنعاش الإنتاج رغم أن رفع العقوبات لن يكون له تأثير مادي في الأسواق.

وأوضح أن نقص صيانة البنية التحتية قد ترك السلطات الفنزويلية في مأزق، مبينا أنه استنادا إلى بيانات عدد منصات الحفر الأخيرة من شركة «بيكر هيوز» تمتلك فنزويلا منصة حفر واحدة نشطة فقط من بين 80 منصة كانت نشطة في 2014، ما يقلل من فرص التوسع السريع في الإنتاج، حيث لن يكون للإنتاج الفنزويلي تأثير كبير في إمدادات النفط.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج، كبير محللي شركة «أيه كنترول»، لأبحاث النفط والغاز، أن هناك عديد من الأخطار المستقبلية المؤثرة في أسعار النفط ومن أبرزها بيانات الاستيراد والتصدير الصينية التي تتم مراقبتها عن كثب لقياس ما إذا كان الاقتصاد يتحرك في الاتجاه الصحيح، كما ستكون الصادرات حاسمة أيضا، وستشير إلى صحة الاقتصاد العالمي، نظرا لأهمية سوق التصدير الصينية من حيث التجارة العالمية.

ولفت إلى أنه رغم طبيعة الاقتصاد الصيني صعودا وهبوطا عام 2023، فقد تجاوزت مشتريات النفط والطلب عليه السقف، حيث يتطلع الصينيون إلى إعادة بناء وتجديد مخزوناتهم، مبينا أن هذا يعني أن أي انخفاض في الطلب لم يتم الشعور به بعد، ولكن ربما يتم الشعور به بمجرد شعور الصينيين بالارتياح تجاه مستويات مخزوناتهم، لافتا إلى أنه في حالة انخفاض الطلب سيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار النفط.

بدورها، قالت نايلا هنجستلر، مدير إدارة الشرق الأوسط في الغرفة الفيدرالية النمساوية، «رغم أن السفر إلى الخارج في الصين يتعافى تدريجيا إلا أنه لم يتجاوز بعد مستويات ما قبل الوباء، حيث أصبح المسافرون حذرين وسط التباطؤ الاقتصادي، ما دفع دول جنوب شرق آسيا إلى التطلع نحو الهند في محاولة لتنشيط السياحة العالمية».

وأفادت بأن الوضع الراهن في الشرق الأوسط يتسبب في مخاوف من اضطراب وضع الإمدادات النفطية وسط احتمالات باتساع الصراع.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط أمس متخليا عن معظم مكاسب اليوم السابق. وخلال التعاملات أمس، تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 23 سنتا، بما يعادل 0.3 في المائة، إلى 84.95 دولار للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 23 سنتا أو 0.3 في المائة إلى 80.59 دولار للبرميل.

وارتفع الخامان القياسيان نحو 30 سنتا الإثنين بعد أن أكدت السعودية وروسيا، أكبر مصدرين للنفط في العالم، التزامهما بتخفيضات طوعية إضافية في إمدادات النفط حتى نهاية العام. وبحسب «رويترز»، قال توشيتاكا تازاوا، المحلل في فوجيتومي سيكيوريتيز «أسعار النفط تلقت دعما من تمديد السعودية وروسيا خفض الإنتاج في اليوم السابق، لكن اهتمام المستثمرين تحول إلى الطلب، خاصة في الصين»، مشيرا إلى أن كل الأنظار تتجه نحو البيانات الواردة من بكين هذا الأسبوع. ومن المقرر صدور بيانات أسعار المستهلكين الرئيسة غدا الخميس. وقال تازاوا إن الاتجاه قد يتغير بشكل كبير إذا أصبح الوضع في الشرق الأوسط أكثر توترا.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 88.86 دولار للبرميل الإثنين مقابل 89.78 دولارا للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول انخفاض عقب ارتفاعات سابقة، وأن السلة خسرت نحو دولارين، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 91.10 دولار للبرميل.

«أوبك+» تتوقع نموا صحيا للاقتصاد العالمي ينعش آمال الطلب على الوقود الاقتصادية

توقعت منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»، نموا صحيا للاقتصاد العالمي، وأن ينعش آمال الطلب على الوقود رغم تحديات الاقتصاد الكلي بما في ذلك ارتفاع التضخم وأسعار الفائدة.

وقال هيثم الغيص، الأمين العام لـ«أوبك» في مؤتمر أرجوس الأوروبي للنفط الخام أمس، إن أداء الولايات المتحدة جيد فيما تعاني أوروبا، مشيرا إلى تقديرات بأنه حتى الصين، التي خرجت من الإغلاق بشكل أبطأ مما كان متوقعا، ستحقق نموا يراوح بين 4.5 و5 في المائة، بما يتجاوز أوروبا.

وتابع «عندما نتحدث عن الطلب ونظرتنا المستقبلية، ربما على المدى القصير إلى المتوسط، فإننا لا نزال نرى اقتصادا عالميا صحيا ينمو رغم كل التحديات والضغوط». وأظهرت بيانات رسمية أمس أن واردات الصين من النفط الخام ارتفعت في أكتوبر على الأساسين السنوي والشهري. وقد تقود توقعات بتخفيضات الخام من جانب مصافي التكرير في الصين بين نوفمبر وديسمبر إلى الحد من الطلب على النفط وتفاقم انخفاض الأسعار. إلا أن الغيص أشار إلى أن نمو الطلب في الهند ومناطق أخرى في آسيا يبدو إيجابيا، ومن المتوقع أن يواصل قطاع الطيران على مستوى العالم دعم الطلب على الوقود. وقال «في قطاع الطيران، لا يزال هناك مجال للتحسن، لذلك نحن متفائلون للغاية بشأن الطلب».

وتعقد «أوبك» وحلفاء من خارجها، تقودهم روسيا، ضمن التحالف المعروف باسم «أوبك+» اجتماعا في وقت لاحق هذا الشهر لتحديد سياسة الإنتاج. وقال الغيص إن «أوبك+» كان استباقيا واتخذ إجراءات وقائية لتحقيق استقرار في سوق الخام.

وأظهرت بيانات أمس أن واردات الصين من النفط الخام زادت 13.52 في المائة على أساس سنوي في أكتوبر، مع زيادة شركات التكرير مشترياتها عن طريق حصص الواردات الجديدة ونمو الطلب المحلي على الوقود خلال عطلة الأسبوع الذهبي.

وبلغ إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام الشهر الماضي 48.97 مليون طن متري، أو 11.53 مليون برميل يوميا، وفقا للإدارة العامة للجمارك، بارتفاع طفيف عن 11.13 مليون في سبتمبر.

وبلغت واردات أكبر مشتر للنفط في العالم منذ بداية العام 473.22 مليون طن، أو 11.36 مليون برميل يوميا، بزيادة 14.4 في المائة على العام السابق.

وتلقى الاستهلاك المحلي للبنزين ووقود الطائرات دفعة قوية خلال عطلة الأسبوع الذهبي، التي استمرت ثمانية أيام عندما قام المسافرون بما مجموعه 826 مليون رحلة داخل البر الرئيس للصين، بزيادة 71.3 في المائة على العام السابق. وزاد الاستيراد كذلك على خلفية إطلاق دفعة رابعة من حصص واردات النفط الخام، وأرباح التكرير الجيدة خلال الربع الثالث.

وأظهرت البيانات أن صادرات الوقود المكرر بلغت 5.17 مليون طن، بانخفاض عن 5.44 مليون في سبتمبر، ولكن بزيادة 16.07 في المائة، مقارنة بـ4.46 مليون قبل عام.

وفيما يتعلق بالغاز الطبيعي، بلغت واردات الصين منه 8.79 مليون طن الشهر الماضي، بزيادة 15.5 في المائة عليه قبل عام، ولكنها انخفضت عن 10.15 مليون طن في سبتمبر.

جهود سعودية متسارعة لإزاحة الوقود السائل من إنتاج الكهرباء

الشرق الأوسط

ضمن مساعي الحكومة السعودية لتحقيق الريادة العالمية والمزيج الأمثل في قطاع الطاقة المتجددة، تمضي المملكة بجهود متسارعة لإزاحة الوقود السائل والتعويض عنه بالغاز ومصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء، حيث وقعت «الشركة السعودية لشراء الطاقة»، الثلاثاء، اتفاقيتين لشراء طاقة بسعة إجمالية تبلغ 1500 ميغاواط.

وكانت وزارة الطاقة استكملت، في سبتمبر (أيلول) 2022، جميع الترتيبات والإجراءات القانونية لشراء حصص الشركة السعودية للكهرباء في «الشركة السعودية لإنتاج الطاقة» لتكون الأخيرة مملوكة بالكامل للدولة، ضمن الإصلاحات الشاملة في المنظومة وتحقيق استدامة ورفع كفاءة القطاع في البلاد.

وقال كبير مستشاري وزير النفط السعودي سابقاً، الدكتور محمد الصبان، لـ«الشرق الأوسط»، إن «(الشركة السعودية لإنتاج الطاقة) تسير وفق خارطة طريق الهدف الذي أقرته المملكة في إطار (رؤية 2030)، مؤكداً أنه إنجاز كبير يحقق للدولة مساعي الوصول إلى طاقة نظيفة وتحقيق الأهداف الصفرية التي حددتها بحلول عام 2060».

التصدير الدولي

وأوضح الصبان أن هاتين الاتفاقيتين ستعملان على مستهدفات الدولة للوصول إلى 50 في المائة من الطاقة الشمسية ومصادر الطاقة الأخرى، في مجال توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

وأكد أن المملكة سبّاقة في هذا المجال نحو تطوير مصادر الطاقة المتجددة والشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية من الأرض، بالإضافة إلى الهيدروجين، مبيناً أن جميعها تعتمد على مصادر محلية، و«بذلك يتم تحويل البلاد من مصدر للنفط والغاز إلى الطاقة المتجددة». وطبقاً للصبان، فإن «المملكة تمضي نحو التحول إلى إنتاج الكهرباء عبر مصادر الطاقة المتجددة، وفي الوقت ذاته تستفيد من الوقود السائل سواء من النفط أو الغاز للتصدير إلى الأسواق العالمية، وتحقيق مكاسب في هذا الاتجاه». الاتفاقية الأولى التي وقعتها الشركة ضمن مشروعات المرحلة الرابعة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، شملت شراء الطاقة لمشروع الحناكية للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بسعة إجمالية تبلغ 1100 ميغاواط، مع تحالف ثلاث شركات هي: «مصدر»، «إي دي إف»، «نسما»، بسعر شراء الكهرباء يبلغ 1.6 سنت أميركي لكل كيلوواط/ساعة (ما يساوي 6.3 هللة/كيلوواط ساعة).

ويتوقع أن يسهم هذا المشروع في تزويد نحو 190 ألف وحدة سكنية تقريباً بالطاقة الكهربائية سنوياً.

كما أبرمت «الشركة السعودية لشراء الطاقة» اتفاقية شراء الطاقة لمشروع «طبرجل للطاقة الشمسية الكهروضوئية»، بسعة إجمالية تبلغ 400 ميغاواط، مع تحالف بقيادة ثلاث شركات، هي: «جنكو باور»، «صن كلير»، «صن لايت إنيرجي» بسعر شراء للكهرباء يبلغ 1.7 سنت أميركي لكل كيلوواط/ساعة (ما يساوي 6.4 هللة/كيلووات ساعة)، حيث من المتوقع أن يسهم المشروع في تزويد نحو 75 ألف وحدة سكنية تقريباً بالطاقة الكهربائية المتجددة سنوياً.

طاقة الرياح

وكانت «الشركة السعودية لشراء الطاقة» أعلنت، في سبتمبر 2022، طرح خمسة مشروعات جديدة بطاقة إجمالية تبلغ 3300 ميغاواط للمنافسة لإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة، ثلاثة منها لاستغلال طاقة الرياح، واثنان آخران لاستغلال الطاقة الشمسية، وذلك أيضاً ضمن المرحلة الرابعة من مشروعات البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تُشرف عليه وزارة الطاقة.

وتأتي هذه المشروعات امتداداً لعمل منظومة الطاقة نحو تحقيق مستهدفات «رؤية 2030»، والمساهمة في الوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وإزاحة الوقود السائل في قطاع إنتاج الكهرباء بالمملكة، من خلال الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة والمساحات الشاسعة لتطوير مشروعاتها التي تتمتع بها أرجاء المملكة، وتطوير محطات توليد كهرباء تعمل بالغاز عالية الكفاءة، بحيث تكون حصة سعات مصادر الطاقة المتجددة في هذا المزيج نحو 50 في المائة بحلول عام 2030.

رئيس "السعودية للكهرباء": استثماراتنا في 9 أشهر ارتفعت 52% و نمو الطلب خلال الربع الثالث تجاوز 10%

مال

قال المهندس خالد بن حمد القنون، الرئيس التنفيذي لـ "السعودية للكهرباء" إن الشركة استطاعت تغطية النمو الكبير وغير المسبوق منذ سنوات عديدة في الطلب على الطاقة الكهربائية خلال موسم الصيف للعام الحالي إذ تخطى النمو نسبة 10%، حيث بلغ النمو في الحمل الذروي للشبكة الكهربائية 8% متخطيا 70.6 جيجا وات، وهو رقم قياسي جديد للشبكة الكهربائية في المملكة. ويعكس هذا الارتفاع المتواصل في الطلب على الخدمة الكهربائية ما تمر به المملكة من ازدهار اقتصادي في ظل تنفيذ برامج رؤية المملكة "2030.

وأضاف القنون "السعودية للكهرباء تتبع حالياً نهج طموح لتعزيز ريادتها، وفرص نموها، في ظل الإصلاحات التنظيمية والمالية التي دعمت القطاع والشركة بشكل عام. فخلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي 2023، ارتفعت استثمارات الشركة الرأسمالية بنسبة 52%، حيث تجاوزت 29.5 مليار ريال (منها حوالي 14 مليار تم استثمارها خلال الربع الثالث)، وتمثل تلك الاستثمارات جزء من خطتها الاستثمارية الطموحة لضخ استثمارات مقدرة ب 500 مليار ريال سعودي حتى عام 2030، وذلك لتقديم أفضل خدمة كهربائية للمشتركين وتحقيق الأهداف المرسومة لقطاع الكهرباء ضمن برامج رؤية المملكة 2030م".

وأوضح القنون أن خطط الشركة التوسعية تتطلع أيضاً إلى استغلال الفرص الإضافية الجديدة ذات طبيعة مكملة لأعمالها وتوفر أفضل استغلال لوضعها السوقي ولأصولها اقتصاديا وتدعم النمو والاستدامة المالية، مبينا أنه في شهر أكتوبر الماضي، استثمرت الشركة 254 مليون ريال للاستحواذ على حصة 25% من شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية والتي تهدف إلى توفير خدمة الشحن السريع للسيارات الكهربائية بالمملكة"

وبين القنون ان الشركة فاز تحالفها بترسية مشروعي محطتي توليد (طيبة1 والقصيم1) بقدرة إنتاجية تبلغ 1.8 جيجا وات لكل محطة وباستثمارات تقديرية اجمالية تبلغ حوالي 14.6 مليار ريال. إضافة الى ذلك وافقت الشركة السعودية لشراء الطاقة "المشتري الرئيس" على ترسيه تنفيذ مشروع توسعة محطة توليد رابغ المملوكة بالكامل للسعودية للكهرباء من خلال إضافة وحدات تقنية الدورة المركبة بقدرة إنتاجية 1.2 جيجاوات، وهي خطوة تدعم استمرار مكانة الشركة الرائدة في قطاع توليد الطاقة الكهربائية في المملكة"

مؤكداً ان هذه الإنجازات والتحسن المستمر في مستوى الخدمة لا يمكن له ان يتحقق لولا الدعم الكبير الذي يجده قطاع الكهرباء من لدن حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز – حفظه الله – وسمو ولي عهده الأمين رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان – حفظه الله – والتوجيهات والمتابعة المستمرة من سمو وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان – حفظه الله -، الذي يوفر كافة الإمكانيات لتذليل كل العقبات والتحديات التي تواجه قطاع الكهرباء في التطور وتحسين الخدمات المقدمة للمشتركين".

وأعلنت الشركة السعودية للكهرباء، اليوم الثلاثاء، عن نتائجها المالية للربع الثالث وفترة التسعة أشهر من عام 2023م، حيث حققت إيرادات تشغيلية في الربع الثالث بلغت 23.8 مليار ريال، مقارنة بمبلغ 22.7 مليار ريال في الربع الماثل من العام السابق، مرتفعة بنسبة 4.6 في المائة. وبينت الشركة ان ارتفاع الإيرادات يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع كمية مبيعات الطاقة الكهربائية بنسبة 10% خلال موسم صيف العام الحالي، إضافة إلى استمرار النمو في قاعدة المشتركين، ونمو إيرادات منظومة النقل نتيجة ارتفاع أحمال المشتركين، وجاء ذلك مدعوماً أيضا بنمو إيرادات شركة ضوئيات المتكاملة (المملوكة بالكامل للشركة السعودية للكهرباء) نتيجة لزيادة المستفيدين من توصيلات الألياف الضوئية للمنازل.

يذكر ان الشركة كانت قد أصدرت في أبريل الماضي بنجاح صكوكًا ثنائية الشريحة بقيمة 2 مليار دولار، تتكون من 1.2 مليار دولار، شريحة صكوك خضراء بأجل 10 أعوام، وشريحة صكوك اعتيادية بقيمة 800 مليون دولار أمريكي بأجل 30 عام، وذلك في إطار برنامجها للصكوك الدولية. كما أبرمت الشركة في أكتوبر الماضي اتفاقية تمويل دولي مشترك بقيمة 3 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 11.25 مليار ريال سعودي)، مع أربعة بنوك رائدة. خلال فعاليات الحدث الاقتصادي العالمي – مبادرة مستقبل الاستثمار – في الرياض، وبينت الشركة أن التمويلات المتحصل عليها تدعم خططها الاستثمارية لتقديم أفضل الخدمات الكهربائية للمشتركين، وفي نفس الوقت ستعزز نمو قاعدة الأصول المنظمة للشركة، الأمر الذي يتوقع أن يدعم مركزها المالي وآفاق نمو ايراداتها.

250 توربينا لإنتاج الهيدروجين بالطاقة الوطن

أعلنت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر، التي تتولى إنشاء أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، تسلمها الدفعة الأولى من توربينات طاقة الرياح بعد وصولها إلى «ميناء نيوم»، الواقع في «أوكساچون»، مدينة الصناعات النظيفة والمتقدمة.

ويُمثل استلام هذه التوربينات، تقدماً نوعياً على صعيد إنشاء وتطوير هذا المشروع العالي الضخم، فيما يجري العمل حالياً على نقل هذه التوربينات براً إلى محطة طاقة الرياح الواقعة بالقرب من خليج العقبة، وذلك بغرض تجميعها وتركيبها.

استلام التوربينات

ومن المتوقع استلام مزيد من توربينات الرياح حتى نهاية العام الجاري، تضاف إلى محطة طاقة الرياح التابعة لشركة نيوم للهيدروجين الأخضر، التي ستضم في نهاية المطاف أكثر من 250 توربيناً لإمداد مصنع الهيدروجين الأخضر بالطاقة عبر شبكة مباشرة لنقل الكهرباء. وسيقوم المصنع التابع لشركة نيوم للهيدروجين الأخضر والواقع في «أوكساچون»، بالاستفادة مما يصل إلى 4 جيجاواط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لإنتاج ما يصل إلى 600 طن يومياً من الهيدروجين الخالي من الكربون، ومع اكتمال القدرة التشغيلية للمصنع بحلول عام 2026، ستصدر الشركة 100% من إجمالي الهيدروجين الأخضر الذي يجري إنتاجه إلى مختلف أنحاء العالم، وذلك على شكل أمونيا خضراء.

الطاقة المتجددة

تُعد شركة نيوم للهيدروجين الأخضر من الجهات الرئيسية المساهمة في إعداد المنظومة الصناعية القائمة على الطاقة المتجدّدة، التي يجري بناؤها اليوم في «أوكساچون». وفي ظلّ إحراز مزيد من التقدم على هذا الصعيد، وتسريع وتيرة أعمال التشييد في مختلف أنحاء «نيوم»، يسعى «ميناء نيوم» إلى تعزيز قدراته اللوجيستية لتلبية الطلب المتزايد على البضائع المستوردة، وتسهيل استيراد وتصدير المواد بسلاسة، والإسهام في دفع عجلة النمو الاقتصادي على مستوى المنطقة. وكانت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر بلغت في مايو 2023 مرحلة الإغلاق المالي لمشروعها الجديد باستثمارات إجمالية قدرها 8.4 مليارات دولار أمريكي، بما في ذلك تمويل دون حق الرجوع بقيمة 6.1 مليارات دولار أمريكي من 23 مصرفاً ومؤسسة استثمارية محلية وإقليمية ودولية.

كيف ترفع السعودية إنتاجها إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول 2027؟

اقتصاد الشرق

أبقت شركة «أرامكو السعودية» على مستهدفها بوصول الطاقة الإنتاجية القصوى إلى 13 مليون برميل يومياً بحلول 2027، وقالت إن تحقيق هذا الهدف يأتي من خلال مواصلة أعمال الهندسة والشراء والإنشاءات المتعلقة بأربعة مشاريع رئيسية.

الشركة التي بلغ إنتاجها خلال الربع الثالث من العام الجاري 12.8 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم، قالت في تقرير نتائج الأعمال الصادر يوم الثلاثاء، إنها تتوقع استمرار الطلب على الطاقة على المدى المتوسط والبعيد، لذلك تواصل استثماراتها الرأسمالية، حيث بلغت خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر 41.4 مليار ريال (11 مليار دولار).

المشاريع الأربعة للوصول إلى الطاقة المستهدفة تتضمن مشروعي زيادة إنتاج النفط الخام من حقلي «المرجان» و«البري» ويُتوقع أن يبدأ تشغيلهما بحلول 2025، حيث سيضيف مشروع حقل «المرجان» 300 ألف برميل يومياً، بينما سيضيف مشروع حقل «البري» 250 ألف برميل يومياً.

تتضمن المشروعات أيضاً، تطوير حقل «الدمام» الذي يتوقع أن يزيد إنتاج النفط الخام بمقدار 25 ألف برميل في اليوم بحلول 2024، و50 ألف برميل في اليوم بحلول 2027، هذا بجانب مشروع زيادة إنتاج النفط من «الظلوف» والذي يتوقع أن يعالج 600 ألف برميل في اليوم.

أعلنت الشركة اليوم عن تراجع أرباحها بنسبة 23.2% خلال الربع الثالث إلى 122.2 مليار ريال (32.6 مليار دولار)، لكنها مع ذلك جاءت أعلى من التوقعات.

شكراً